# الحمل على الموضع: إجراءاته الإعرابية وأغراضه البيانية –دراسة تطبيقية لنماذج قرآنية–

# The predicate of position: its grammatical procedures and declarative purposes - an applied study of Qur'anic models-

بوزير خديجة * أ. د. صابر كنوز

جامعة أم البواقي (الجزائر) جامعة أم البواقي (الجزائر)

مخبر تعليمية اللغة العربيّة والنّص الأدبي

–الواقع والمأمول –

sibaweyhi80@gmail.com kennouze.saber@univ-oeb.dz

| تاريخ الارسال:05-03-2024 | تاريخ التقييم:05-06-2024 | تاريخ القبول:06-07-2024 |
|---|---|---|

**الملخص**

"الحمل على الموضع" موضوع من الموضوعات النحوية العربية التي يلجأ إليها النحوي ليضع مخرجا سليما وتفسيرا وجيها لما لم تستوعبه القواعد الأساسية؛ فيجعل لكثير من الشواهد سواء القرآنية منها أو النبوية أو ما تكلمت به العرب -شعرا ونثرا- مسوّغاتٍ، الغرض منها: إحكام قواعد اللغة ودرء كلّ ضعف أو شذوذ يلحق بها، وعليه فإنّنا نحاول دراسة هذه الظاهرة النّحوية مبينين إجراءاتِها الإعرابيةَ المختلفةَ وكذا بعضاً من الأغراض البيانية التي يفرضها سياق الأسلوب وقصدية المتحدث، مقتصرين في ذلك على أبرز ما حملته بعض الشواهد القرآنية.

**كلمات مفتاحية:** الحمل؛ الموضع؛ الإجراء الإعرابي؛ البيان؛ الشاهد القرآني.

**Abstract**

"Presence of position" is one of the Arabic grammatical topics that the linguist resorts to in order to provide a sound solution as well as a good explanation for what the basic rules cannot comprehend. In this way, he gives justifications for many of the evidences, whether from the Qur'an, from the

Prophetic Hadeeth, or from what the Arabs spoke - in poetry and in prose - the purpose of which is to tighten the rules of the language and prevent any weakness or anomaly that may befall it. Accordingly, in the present paper, we attempt to study this grammatical phenomenon by explaining its various grammatical procedures, as well as some declarative purposes, which is imposed by the context of style and the speaker's intention, limiting it to the most prominent things contained in some Qur'anic evidence.

**Keywords**:pregnancy; position; inflectional action; Statement; Quranic witness.

*المؤلف المراسل:

## 1.مقدمة:

إنّ الباحث اللغوي عموما بل النّحويّ على وجه الخصوص يسعى دائما إلى البحث في جزئيات العلم لا في كليّاته؛ فالمعلوم أنّ النحو العربي علم متكامل الأصول والفروع التي استوعبت الكلام العربي كلّه واستطاعت أن تضع الحدود الفاصلة بين مختلِف الظّواهر اللغوية وتوجيهها، وذلك وفقا لقواعدَ مطّردة ثابتة الأحكام، ثمّ اتجه النحويّون بعد أن اصطدموا بشواهدَ عربيّةٍ صحيحة النّقل نحو إلحاق ما شذّ بالقاعدة المطّردة، كان الهدف من ذلك: إمّا توسيع القاعدة لتشمل اللغة العربية في كلّ جزئياتها، وإمّا وضع ضوابط تحقّق علميّة النّحو العربيّ.

تعدّ فكرة " الحَمل " في عمومها – دون تفصيل في صورها – ظاهرة نحوية ارتبطت ارتباطا وثيقا بأبرز أصل من أصول النحو العربي ألا وهو: " القياس " فكما قال الكسائي:

إنّما النّحو قياس يتبع وبه في كلّ أمر ينتفع.

وعليه جاء بحثنا كاشفا عن إحدى صور الحمل كونه ظاهرة ذات أهميّة كبيرة في: "الدّرس النّحوي العربيّ، فقد أدّت دورا رئيسا في تفسير المسائل الخارجة عن القواعد المطردة، واستغلها علماء اللغة قديما استغلالا واسعا وعميقا في إلحاق تلك المسائل بالظواهر الأصول، ومن ثمّ فقد شملت جوانب الدّرس النّحوي، فلا يكاد يخلو باب، أو فصل من آثار هذه الظاهرة."[1]

فظاهرة الحمل بالرغم من تعدّد صورها المتنوعة إلا أنّها لم تحظ بكتاب نحوي قديم يحمل اسمها بل وُجدت في ثنايا الكتب الأصول لفنّ النّحو، والذي نسعى إليه من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على صورة من صور الحمل وهي: الحمل على الموضع، لما لها من دعم واضح لمعيارية النّحو بالدرجة الأولى وكذا رفع كلّ إشكال لغوي يقع على

مستوى النمط النّحوي أثناء الاستعمالات اللّغوية المختلفة خاصة فيما يتعلّق بتبيين موقع العنصر اللّغويّ ورتبته، إضافة إلى أنّنا سنوضّح الأغراض البيانيّة للنماذج القرآنيّة التي نختارها مشيرين إلى أنّ البيان الذي نرومهنا هو ما ذكره الجاحظ بأنه يكشف عن أسرار المعنى المضمر الخفيّ؛ يعرّفه بقوله: "والدلالة الظاهرة على المعنى الخفيّ هو البيان".[2]

## 2.الحمل على الموضع؛ مفهومه، وشروطه

إنّ الحديث عن صورة من صور الحمل يقتضي إشارة لطيفة إلى الصور المختلفة والمتعددة له حتى يتضح الغرض الأساس من دراسة كلّ صورة منها، وعليه فإنّ للحمل صور عشر أو تزيد نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: الحمل على المعنى؛ الذي يعرَّف على أنّه: إعطاء الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما، كما قد يحمل تركيب على معنى تركيب آخر في المعنى المجازي، فيأخذ الثاني حكم الأوّل مع ضرورة وجود قرينة لفظية أو معنوية لأمن اللبس، والحمل على اللفظ؛ وهو ما يقتضي مراعاة الحركة الإعرابية، الحمل على الموضع ويراد به الحركة الإعرابية التي يستحقها اللّفظ أو الجملة أو التركيب، والحمل على النّظير؛ وهذا من مسلّمات العلم ويقصد به في النّحو: حمل الشيء على شيء يشبهه ويماثله، وقد تكون المماثلة بين المحمول والمحمول عليه في اللفظ دون المعنى، أو في المعنى دون اللفظ، أو فيهما معا[3]، هذه الصور وغيرها هي ظواهر نحويّة لها قواعدها الإعرابيّة واستعمالاتها اللغوية الغرض منها دوما توجيه الكلام العربيّ الفصيح.

### 1.2. مفهوم الحمل والموضع:

- **الحمل لغة**: حَمَلَ: الحاء والميم واللام أصل واحد يدلّ على إقلال الشيء .... والحَمل ما كان على بطن أو على رأس شجرٍ، والحِمل بكسر الحاء ما كان على ظهر أو رأس[4]؛ والمعنى أنّ الحَمل بفتح الحاء ما كان بائنا، والحِمل بكسر الحاء ما كان باطنا مخفيا.

- **الحمل اصطلاحا**: إنّ المتتبع لهذا اللفظ بعَدِّه مصطلحا لابدّ أن يكون لصيقا بعلم من العلوم يجده مذكورا في كتب الفقه والتفسير بمعنى: " حمل الشيء على الشيء إلحاقه به "[5]؛ أي: قياس أمر على آخر وإعطاؤه حكمه.

وعرّفه التّهانوي بقوله: " هو اتحاد المتغايرين ذهنا أي في الوجود الظلي الذي هو العلم في الخارج، أي في الخارج عن الوجود الذهني الذي يتغايران فيه، سواء كان ذلك الخارج وجودا خارجيا محقّقا أو مقدّرا أو كان وجودا ذهنيا أصليّا محقّقا أو مقدّرا "[6]

قال أبو البقاء الكفوي: " واختلفوا في تفسير الحمل فقيل: هو اتخاذ المتغايرين في المفهوم بحسب الهوية، ونقض بالأمور العدمية المحمولة على الموجودات الخارجية "[7]؛ والمراد أنّ كلّ عنصرين اختلفا معنى صنّفا على حسب هويّة كلّ منها فردّا إلى أصل واحد.

أمّا الحمل مصطلحا نحويا فقد ذكره ابن الأنباري وغيره أثناء تعريفه للقياس فقال : " هو – أي القياس – حمل المنقول على غير المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كلّ مكان وإن لم يكن كل ذلك منقولا عنهم، وإنّما لمّا كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولا عليه، وكذلك كلّ مقيس في صناعة الإعراب"[8]؛ يوضّح ابن الأنباري في قوله أصلا قامت عليه أبواب النّحو العربيّ وجرت عليه أمثلته ألا وهو القيّاس، فمعلوم أنّ سعة العربيّة لا تحدّها قوانين ولا تُجملها قواعد ولا تحصيها أمثلةٌ معدودةٌ، فلمّا كانت كذلك كان القيّاس مخرجا سليما به يُضبط كلامُ العربيّ، فبمجرد أن يعلم قاعدة نحوية تنطبق على مثال واحد جاز له أن يصوغ ما شاء من الأقوال صحيحةَ الإعراب.

- **الموضع في اللغة**: (الْمَوْضِعُ) مفردة تدل على: الْمَكَانُ وَالْمَصْدَرُ. وَالفعل منها: (وَضَعَ) الشَّيْءَ مِنْ يَدِهِ يَضَعُهُ (وَضْعًا) وَ (مَوْضِعًا) وَ (مَوْضُوعًا) أَيْضًا، وَهُوَ مصدر لفعل ثلاثي على وزن مفعول. (وَالْمَوْضَعُ) بِفَتْحِ الضَّادِ لُغَةٌ فِي (الْمَوْضِعِ) . (وَالْوَضِيعَةُ) وَاحِدَةُ (الْوَضَائِعِ) وَهِيَ أَثْقَالُ الْقَوْمِ، يُقَالُ: أَيْنَ خَلَّفُوا وَضَائِعَهُمْ. (وَالْوَضِيعَةُ) أَيْضًا نَحْوُ وَضَائِعِ كِسْرَى كَانَ يَنْقُلُ قَوْمًا مِنْ أَرْضٍ فَيُسْكِنُهُمْ أَرْضًا أُخْرَى وَهُمُ الشِّحَنُ وَالْمَسَالِحُ. وَ (الْوَضِيعُ) الدَّنِيءُ مِنَ النَّاسِ، وَقَدْ (وَضُعَ) الرَّجُلُ بِالضَّمِّ يَوْضَعُ (ضَعَةً) بِفَتْحِ الضَّادِ وَكَسْرِهَا أَيْ صَارَ وَضِيعًا. وَيُقَالُ: فِي حَسَبِهِ (ضَعَةٌ) بِفَتْحِ الضَّادِ وَكَسْرِهَا. وَ (الْمُوَاضَعَةُ) الْمُرَاهَنَةُ. وَالْمُوَاضَعَةُ أَيْضًا مُتَارَكَةُ الْبَيْعِ. وَ (وَاضَعَهُ) فِي الْأَمْرِ أَيْ وَافَقَهُ فِيهِ عَلَى شَيْءٍ. وَ (وَضَعَتِ) الْمَرْأَةُ (وَضْعًا) وَلَدَتْ. وَ (وَضَعَ) الْبَعِيرُ وَغَيْرُهُ أَسْرَعَ فِي سَيْرِهِ، وَ (أَوْضَعَهُ) رَاكِبُهُ. قُلْتُ: وَمِنْهُ قَوْلُهُ - تَعَالَى -: {وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ} [التوبة: 47] . وَ (وُضِعَ) الرَّجُلُ فِي تِجَارَتِهِ وَ (أُوضِعَ) عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ فِيهِمَا أَيْ خَسِرَ. يُقَالُ: (وُضِعَ) فِي تِجَارَتِهِ فَهُوَ (مَوْضُوعٌ) فِيهَا. وَ (التَّوَاضُعُ) التَّذَلُّلُ.[9]ومنه فالموضع اسم مكان يدل على موقع الوضع.

- **الموضع في الاصطلاح**: ممّا لا يخفي على المطّلع على الكتب الأصول لعلم النّحو العربي أنّه لا يكاد يخلو باب منها على مصطلح (الموضع) فقد ذكروه إمّا على المستوى اللّفظي أو المستوى النّصي، فنجد من أقوالهم: (وممّا جاء من الشّعر في الإجراء على الموضع...)[10]، (لأنّ هذا الموضع لا يقع فيه معرفة...)[11]،( اعْلَم أَن الشيء لَا يجوز أَن يحمل على الْمَعْنى إِلَّا بعد اسْتغْنَاء اللَّفْظ، وَذَلِكَ قَوْلك: مَا جاءني غير زيدٍ وَعَمْرُو حمل (عَمْرو) على الْموضع؛ لِأَن معنى قَوْله: (غير زيد) إِنَّمَا هُوَ: إِلَّا زيدٌ، فَحمل (عَمْرو) على هَذَا الْموضع...)[12]، يقصد به في اصطلاح النّحويين: الموضع الأصلي الموضوع للوحدة اللغوية في النظام الجمْلي المتفق في

النظام النحوي العربيّ، "قبل إجراء التحويلات النحوية الاختيارية المتمثلة بزيادة العوامل اللفظية التي من شأنها أن تغيّر الشكل النّحوي الإعرابي لتلك الوحدة"[13] مثال: مررت بزيدٍ وعمرًا؛ فزيد أصلها مفعول به (موقع أصلي) فجاءت عمرا منصوبة على العطف باعتبار الموقع الإعرابي الأصلي لزيد.

ويعرِّف عبد الرحمن الحاج صالح الموضع تعريفا لسانيا جازمًا القولَ بعدم وجود ما يقابلة في اللّسانيات الغربية بقوله: "الوحدات اللغوية مواضع خاصة في تركيب الكلام فإذا وضعت في غير موضعها فإمّا أن يقبح ذلك في غير الشعر وإمّا أن يكون لحنا لم تتكلم به العرب، والموضع تُعرف به أجناس هذه الوحدات، فكلّ وحدة تستطيع أن تدخل في موضع الأسماء أو موضع الأفعال أو موضع حروف المعاني، فمعنى ذلك أنّها تندرج تحت أحد هذه الأجناس ويكون مجراها وحكمها(= مسلكها وأحوالها) مثل مجراها وحكمها.. وقد يكون للعنصر الواحد أكثر من موضع فيتحوّل حكمه ومجراه بحسب الموضع فيجري مجرى الباب الذي ينتمي إلى ذلك الموضع"[14] بمعنى؛ أنّ النّظام اللغوي العربيّ بدءا من أصغر وحدة فيه وهي الحرف، ثم الكلمة ثم الجملة يحتلّ كلّ واحد منها موضعا خاصّا بحسب ما يؤديه من معنى؛ ويذكر عبد الرّحمن الحاج صالح أنّ مصطلح الموضع اتُّخِذ مقياسًا يُعرَف به جنس الحرف والكلمة والجملة وأحكام كلٍ منها، ثُمّ نجده قد بيّن أنّ موضع الوحدة اللغوية شيء ومحتواه شيء آخر وهو ما يُعرف في هذا الباب بالرّتبة والموقعيّة، يقول: "إنّ الاهتمام بما ظهر في اللّفظ وموقعه أي الموقع الذي تقع فيه في كلام محصّل (ACTUALIZED ) في مكان محسوس من كلام ملفوظ بالفعل هو جوهر المذهب الذي اختص به المنتمون إلى المدرسة الاستغراقية أو القرائنيّة الأمريكيّة ف( DISTRIBUTIONعندهم هو استغراق القرائن التي يمكن أن تكتنف بها الوحدة أي جميع مواقعها الممكنة في الكلام أو كما يقول عنها الرّماني: (قسمة المواقع)"[15]، لعلّ الواضح من كلام الحاج صالح عبد الرحمن أنّ الوحدة اللغوية بغض النّظر عن الرتبة التي تأخذها أثناء التركيب والتي تفرضها في كثير من الأحيان مناسبة القول ومقامه وسياقه سواء اللّغوي أو غير اللّغويّ فإنّ لها موقعا ثابتا يحدّد إجراءها الإعرابيّ وجها واحدا.

### 2.2. ظاهرة الحمل على الموضع عند النحويين وشروطه:

يقول سيبويهِ في باب سمّاه (هذا باب ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله): " وذلك قولك: (ليس زيد بجبانٍ ولا بخيلًا، وما زيد بأخيك ولا صاحبُك)؛ يشرح السيرافي هذا القول : معنى ذلك أنّك إذا قلت: (ليس زيد بجبان ولا بخيلا)، جاز النصب في

(بخيل)، والجرّ أيضا، غير أنّ الجرّ أجود لأنّ معناهما واحد ولفظ الخبر مطابق للفظ الأوّل، وإذا تطابق اللفظان مع تساوي المعنيين، كان أفصح من يخالف اللفظين"[16]؛ بيّن سيبويه جواز الحمل على الموضع في العطف، فقولنا: (ليس زيد بجبانٍ ولا بخيلًا) حَمَلْنا (بخيلا) على موضع (زيد) الذي حقّه النّصب لأنّه في خبر (ليس) وكذا أشار إلى الإجراء الثاني وهو الأجود كما أشار فنقول: (ليس زيد بجبانٍ ولا بخيلٍ)، وهذا الأخير يُفصِح عن صورة من صور الحمل وهو: الحمل على الجوار (المجاورة)، وكذا نشير إلى أنّ النّحويين أجازوا ذلك في العطف على وجه الخصوص لأنّهم يعدّونه بمثابة الاسم الواحد ونحن نؤكّد ذلك بناءً على أنّ الصوتَ بدوره يطلب الحركة الإعرابيّة.

نجد في كتب النّحو ما يسمّى بالإعراب الموضعي وهو ما يقصد به؛ ما يستوجبهويقتضيه موقع الكلمة لا رتبتها بغض النّظر عن الحركة التي تحملها والتي يتلفَّظ بها، بشرط أن تكون اسما معربًا أو شبيها به مثل: المنادى المفرد واسم (لا) النّافية للجنس مع شرط وجود العامل وغياب أثره (لا يظهر عمله المناسب)[17]

وعدَّ النّحويّون الحمل على الموضع وجها من الوجوه المُخرِجة للحالات الإعرابيّة التي تستوجب الرّفع والنّصب؛ " والرّفع أحدَ وعشرون وجها: الفاعل ومالم يُذكر فاعله والمبتدأ وخبره واسم كان وأخواتها وخبر إنّ وما بعد مُذْ والنّداء المفرد وخبر الصّفة وفقدان النّاصب والحمل على الموضع والبَيِّنَة والحكاية والتّحقيق وخبر الذي ومَن وما وحتّى إذا كان الفعل واقعا والقسم والصرْف والفعل المستأنف وشكل النّفي والرّفع بهل وأخواتها "[18]ثمّ نجده يذكر حالاتِ النّصب ويعدُّها خمسين وجها يذكر منها: نصب من المفعول به، ونصب من مصدر، ونصب من قطع... إلى أن يذكر: ونصب على الموضع[19]، ولعلّ أبرز ملاحظة نسجّلها على قوله أنّ الحمل على الموضع ربط عامليّ –على حدّ قول التوليديين من اللسانيين المحدثين- وذلك مثل قولنا: مررت بالولدِ ووالدَه؛ الفعل (مررت) عامل في الجمل يرفع الفاعل وينصب المفعول به، والملاحظ أنّ الحركة الإعرابيّة لم تظهر في المفعول به فكَشَفَ عنها الاسم المعطوف (والدَه) المحمول على موضع الاسم المعطوف عليه (الولد) فتبيّن أنّ لفظ (الولد) واقع موقع –موضع- المفعول به الذي أظهرته حركة الإعراب (الفتحة)، ومن هنا كان مفهوم الموضع أساسا متينا اعتمده النّحويّون في تفسير قواعدهم المختلفة لمعرفة تمظهرات البنية اللغوية كلّها.

**أ. شروطه:**

إنّ ذكر شروط صحة الحمل على الموضع لابدّ منها في هذا الباب إذ بها تتحدّد الحالات الإعرابية لهذه الظاهرة في مختلف السياقات التي ترد فيها، يقول الزمخشريّ: "وإنّما يصح الحمل على المحلّ بعد مضي الجملة، فإن لم تمض لزمك أن تقول: إنّ زيدا وعمرًا

قائمان بنصب عمرو لاغير"؛ يوضّح ابن يعيش القول: إنّ العطف على الموضع لا يجوز قبل تمام الكلام؛ لأنّه حمل على التأويل، ولا يصح تأويل الكلام إلّا بعد تمامه، لهذا نقول: إنّ زيدا وعمرا منطلقان ولا يجوز الرفع في عمرو بالعطف على الموضع؛ لأنّ الكلام لم يتمّ إذ الخبر متأخر عن الاسم المعطوف[20] ويشترط أبو حيان للعطف على الموضع ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون للاسم لفظ وموضع؛ نحو قولك: ما حضر من طالبٍ، فكامة (طالبٍ) مجرورة لفظا وهي في موضع رفع على الفاعلية، فيجوز العطف على الكسر لفظا وعلى الرّفع موضعا فنقول: ما حضر من طالبٍ ولا طالبةٍ، ولا طالبةٌ

الثّاني: أن يكون الموضع يحق الأصالة؛ نحو قولنا أيضا: ما حضر من طالبٍ، فكلمة (طالب) في موضع فاعل أصلا.

الثّالث: أن يكون هناك مَحْرز للموضع؛ نحو قولك: ليس الطالب بمجتهدٍ ولا مثابرًا، فالمَحرز هنا (ليس) للنّصب فيجوز أن يعمل النّصب في (مجتهدٍ) ولو زال العامل اللّفظيّ وهو الباء، فنقول: ليس الطالب مجتهدًا ولا مثابرًا.[21]

## 3. الإجراءات الإعرابية والأغراض البلاغيّة في المواضع التي يجوز فيها الحمل على الموضع:

### 1.3. الحمل على موضع المنادى المفرد العلم:

إنّه من المعلوم عند النّحويين أنّ المنادى من المبنيات التي يكون البناء فيها عَرَضيا (طارئا) بخلاف بقية المبنيات التي يكون البناء فيها أصلا، وبناء عليه جاز الحمل على لفظه وكذا على موضعهوذلك باعتبار الأصل؛ فالمنادى المفرد العلم لفظه رفع وموضعه نصب، فيجوز لك أن تقول: يا أحمدُ الذّكيُّ، يا أحمد الذّكيَّ

ونشير ههنا إلى أنّ الحمل على الموضع في هذه الحالة جائز في التّوابع كلّها باستثناء البدل والاسم المعطوف عليه المجرّد من (ال) التعريف، فلا يجوز فيهما إلّا الحمل على اللفظ، فتقول: يا غلامُ زيدا، ولا يجوز لك أن تقول: يا غلامُ زيدٌ.

أمّا في التّوابع الأخرى فيجوز الإجراءان، فتقول في العطف؛ إذا كان المعطوف عليه اسما معرّفا ب(ال): يا سعيدُ والحارثُ، وتقول أيضا: يا سعيدُ والحارثَ.[22]

أمّا في قوله عزّ وجلّ: " يا جبال أوّبي معه والطّيرَ" سبأ والطَّيْرَ مَنْصُوبٌ بِالْعَطْفِ عَلَى الْمُنَادَى لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ الْمُعَرَّفَ عَلَى الْمُنَادَى يَجُوزُ نَصْبُهُ وَرَفْعُهُ": (ياجبال أوّبي معه والطيرَ) ,جاز (يا جبالُ أوّبي معه والطّيرُ)، وَالنَّصْبُ أَرْجَحُ عِنْدَ يُونُسَ وَأَبِي عَمْرٍو وَعِيسَى بْنِ عُمَرَ وَالْجَرْمِيِّ وَهُوَ أوجه، وَيجوز أَنْ يَكُونَ وَالطَّيْرَ مَفْعُولًا مَعَهُ لِ أَوِّبِي. وَالتَّقْدِيرُ: أَوِّبِي مَعَهُ

وَمَعَ الطَّيْرِ، فَيُفِيدُ أَنَّ الطَّيْرَ تَأَوَّبَ مَعَهُ أَيْضًا، أمّا مذهب الخليل وسيبويهِ والمازنيّ فيختار الرّفع عطفا على اللّفظ[23].

فَإِن عطفت اسْما فِيهِ ألف وَلَام على مُضَاف أَو مُنْفَرد فَإِن فِيهِ اخْتِلَافا أما الْخَلِيل وسيبويه والمازني فيختارون الرّفْع فَيَقُولُونَ يَا زيدٌ والْحَارثُ أَقبلَا وَقَرَأَ الْأَعْرَج (يا جبال أوبي مَعَه وَالطيرُ) وَأما أَبُو عَمْرو وَعِيسَى بن عمر وَيُونُس وَأَبُو عمر الْجرْمِي فيختارون النصب وَهِي قِرَاءَة الْعَامَّة، وَحجَّة من اخْتَار الرّفْع أَن يَقُول إِذا قلت يَا زيدٌ والْحَارثُ فَإِنَّمَا أُرِيد يَا زيد وَيَا حَارِث[24]، ويمكن أنّها معطوفة على فاعل (أوّبي)، وبلاغة الحمل على موضع الفاعل تتجلّى في ضرورة الإشراك في معنى الفعل (أوّب) فيكون الأمر مباشِر للطّير والنّداء للجبال فالطّير معتادة على الزقزقة على عكس الجبال الجامد التي لابدّ من تنبيهها.

### 2.3. الحمل على اسم (إنّ):

يكون العطف بعد اسم (إنّ) إمّا بعد مجيء الخبر أو قبل مجيئه كقولنا: إنَّ التلميذَ ناجحٌ ومعلّمُه، إنّ التلميذَ ومعلّمُه ناجحان

واختلف النّحويون في هذه المسألة، فقد أجاز البصريون العطف بعد تمام الخبر، وجعل الكوفيّون الجواز في الحالتين سواء بعد تمام الخبر أو قبل تمامه، فنجد الكسائي قد أجاز العطف قبل تمام الخبر مطلقا ووافقه الفرّاء على ذلك إلّا أنّه اشترط خفاء الحركة الإعرابية في المعطوف عليه[25] كقولك: إنّ الوالدَ وولدُه ذاهبان، ودليلهم في ذلك قوله عزّوجلّ: "إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصّابئون والنّصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلاخوف عليهم ولا هم يحزنون" المائدة 69، وقوله تعالى على قراءة ابن عبّاس: " إنّ الله وملائكتُه يصلون على النّبيّ " الأحزاب 56، وهناك من يرى عدم جواز العطف على اسم (إنّ) في كلتا الحالتين سواء بعد تمام الخبر أو قبل تمامه ولهم في قولهم هذا حجج وهي كون إنّ تأتي للتوكيد فحسب وأنّ ما جاء مرفوعا من كلام العرب إنّما هو محمول على الابتداء، وردّ عليهم سيبويه ومن جاءوبعده بقولهم: إنّ (إنّ) أفادت التوكيد ولم تغير في المعنى شيئا، والتوكيد لا يبطل الابتداء، فقولك: إنّ زيدًا منطلقٌ بمعنى؛ زيدٌ منطلقٌ، فكأنّنا عطفنا قبل إدخال (إنّ)ثمّ أدخلناها فلم تعمل في المعطوف[26]

إنّ هذا الاختلاف في تعدد الأوجه الإعرابية يكشف عنه الدراسة البيانية لبعض الشواهد التي تضمنت القول الراجح لكلّ فريق، وهو ما سنبينه:

في قوله تعالى : "إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنّصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون"؛ إنّ هذه الآية تدرس في سياق تقابلي مع شبيهتها اللتان وردتا في موضعين مختلفين، فالأولى في قوله تعالى: "إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلهم

أجرهم عند ربّهم ولا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون" البقرة 62، والأخرى في قوله تعالى: إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوسَ والذين أشركوا إنّ الله يفصل بينهم يوم القيامة إنّ الله على كلّ شيء شهيدٌ" الحج 17

الملاحظ أنّ آية سورة الحجّ لاجدال فيها لظهور الحركة الإعرابية في أحد المعطوفات (المجوسَ) فكذا جاءت الصابئين عطفا على اسم (إنّ) وتوالت المعطوفات منصوبة، وأمّا آية البقرة فتعرب: إِنَّ حرف مشبه بالفعل (الَّذِينَ) اسم موصول اسمها (آمَنُوا) الجملة الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول (وَالَّذِينَ) عطف على الذين الأولى وجملة (هادُوا) لا محل لها وجملة إن وما تلاها مستأنفة (وَالنَّصارى وَالصَّابِئِينَ) عطف على اسم ان (مَنْ) اسم موصول بدل من اسم إن وجملة (آمَنَ) صلة الموصول لك أن تجعلها شرطية في محل رفع مبتدأ (بِاللَّهِ) الجار والمجرور متعلقان بآمن (وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) عطف على الله (وَعَمِلَ) عطف على آمن (صالِحاً) مفعول به لعمل أو مفعول مطلق[27]

أمّا آية المائدة فهي محط النقاش ومورد القول الرّاجح، يقول الطاهر بن عاشور في توجيهها: "مَوْقِعُ هَذِهِ الْآيَةِ دَقِيقٌ، وَمَعْنَاهَا أَدَقُّ، وَإِعْرَابُهَا تَابِعٌ لِدِقَّةِ الْأَمْرَيْنِ. فَمَوْقِعُهَا أَدَقُّ مِنْ مَوْقِعِ نَظِيرَتِهَا الْمُتَقَدِّمَةِ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ 62، فَلَمْ يَكُنْ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْبَيَانِ فِي نَظِيرَتِهَا بِمُغْنٍ عَنْ بَيَانِ مَا يَخْتَصُّ بِمَوْقِعِ هَذِهِ. وَمَعْنَاهَا يَزِيدُ دِقَّةً عَلَى مَعْنَى نَظِيرَتِهَا تَبَعًا لِدِقَّةِ مَوْقِعِ هَذِهِ.

وَإِعْرَابُهَا يَتَعَقَّدُ إِشْكَالُهُ بِوُقُوعِ قَوْله: وَالصَّابِئُونَ بِحَالَةِ رَفْعٍ بِالْوَاوِ فِي حِينِ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى اسْمِ إِنَّ فِي ظَاهِرِ الْكَلَامِ."[28]المتمعّن في كلام المفسّر يجد أنّ بيان هذه الآية مرتبط بأمور ثلاثة وهي: موقع الآية والمقصود بالموقع هنا مقام التنزيل بمعنى؛ سبب نزول الآية وكذا موقعه بالنسبة لشبيهتها أهي قبلهما أم بعدهما؟ (موقعها دقيق ومعناها أدق) والأمر الثّاني هو: المعنى الدقيق الذي تحمله هذه الآية (ومعناها يزيد دقّة على معنى نظيرتها تبعا لدقّة موقع هذه)، أمّا الأمر الثالث فمتعلق بالإعراب هذا الأخير المتعلّق بتوجيه المعنى المتصل بسياق الآية (وإعرابها تابع لدقّة الأمرين)، وعليه فإنّنا نحاول توجيه قوله تعالى: "إن الذين آمنوا والذين هادوا والصّابئون والنّصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون" في إطار هذه الأمور الثلاثة؛ فقد نزلت هذه الآية على النّبي صلّى الله عليه وسلّم وهو في المدينة لتبيّن الطوائف التي تدخل في رحمة الله إن هي آمنت قولا وفعلا، لسانا وقلبا، فتصدّرت الآية بالطائفة الأولى وهي الذين آمنوا أي؛ المسلمين، ثمّ ذكرت الطّوائف الأخرى بدءا باليهود والنصارى (أهل الكتاب)، ثمّ ذكر الله تعالى الصّابئون الذين كانوا أَبْعَدَ عَنِ الْهُدَى مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى فِي حَالِ الْجَاهِلِيَّةِ قَبْلَ مَجِيءِ الْإِسْلَامِ، لِأَنَّهُمْ

الْتَزَمُوا عِبَادَةَ الْكَوَاكِبِ، وَكَانُوا مَعَ ذَلِكَ تَحِقُّ لَهُمُ النَّجَاةُ إِنْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلُوا صَالِحًا، كَانَ الْإِتْيَانُ بِلَفْظِهِمْ مَرْفُوعًا تَنْبِيهًا عَلَى ذَلِكَ. لَكِنْ كَانَ الْجَرْيُ عَلَى الْغَالِبِ يَقْتَضِي أَنْ لَا يُؤْتَى بِهَذَا الْمَعْطُوفِ مَرْفُوعًا إِلَّا بَعْدَ أَنْ تَسْتَوْفِيَ (إِنَّ) خَبَرَهَا، إِنَّمَا كَانَ الْغَالِبُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ أَنْ يُؤْتَى بِالِاسْمِ الْمَقْصُودِ بِهِ هَذَا الْحُكْمُ مُؤَخَّرًا، فَأَمَّا تَقْدِيمُهُ كَمَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ فقد يتَرَاءَى للنّاظر أَنَّهُ يُنَافِي الْمَقْصِدَ الَّذِي لِأَجْلِهِ خُولِفَ حُكْمُ إِعْرَابِهِ، وَلَكِنَّ هَذَا أَيْضًا اسْتِعْمَالٌ عَزِيزٌ، وَهُوَ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ مُقْتَضَيَيْ حَالين، وهما للدّلالة عَلَى غَرَابَةِ الْمُخْبَرِ عَنْهُ فِي هَذَا الْحُكْمِ. وَالتَّنْبِيهُ عَلَى تَعْجِيلِ الْإِعْلَامِ بِهَذَا الْخَبَرِ فَإِنَّ الصَّابِئِينَ يَكَادُونَ يَيْأَسُونَ مِنْ هَذَا الْحُكْمِ أَوْ يَيْأَسُ مِنْهُمْ مَنْ يَسْمَعُ الْحُكْمَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودِ. فَنَبَّهَ الْكُلَّ عَلَى أَنَّ عَفْوَ اللَّهِ عَظِيمٌ لَا يَضِيقُ عَنْ شُمُولِهِمْ، فَهَذَا مُوجِبُ التَّقْدِيمِ مَعَ الرَّفْعِ، وَلَوْ لَمْ يُقَدَّمْ مَا حَصَلَ ذَلِكَ الِاعْتِبَارُ، كَمَا أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُرْفَعْ لَصَارَ مَعْطُوفًا عَلَى اسْمِ (إِنَّ) فَلَمْ يَكُنْ عَطْفُهُ عَطْفَ جُمْلَةٍ.

وَقَدْ جَاءَ ذِكْرُ الصَّابِئِينَ فِي سُورَةِ الْحَجِّ مُقَدَّمًا عَلَى النَّصَارَى وَمَنْصُوبًا، فَحَصَلَ هُنَاكَ مُقْتَضَى حَالٍ وَاحِدَةٍ وَهُوَ الْمُبَادَرَةُ بِتَعْجِيلِ الْإِعْلَامِ بِشُمُولِ فَصْلِ الْقَضَاءِ بَيْنَهُمْ وَأَنَّهُمْ أَمَامَ عَدْلِ اللَّهِ يُسَاوُونَ غَيْرَهُمْ.

ثُمَّ عَقَّبَ ذَلِكَ كُلَّهُ بِقَوْلِهِ: وَعَمِلَ صالِحاً، وَهُوَ الْمَقْصُودُ بِالذَّاتِ مِنْ رَبْطِ السَّلَامَةِ مِنَ الْخَوْفِ وَالْحُزْنِ، بِهِ، فَهُوَ قَيْدٌ فِي الْمَذْكُورِينَ كُلِّهِمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِهِمْ، وَأَوَّلُ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ تَصْدِيقُ الرَّسُولِ وَالْإِيمَانِ بِالْقُرْآنِ.

حكى الزجّاج عن الكسائي والفراء أنهما قالا: والصَّابِئُونَ عطف على الذِينَ، إذ الأصل في الذِينَ الرفع وإذ نصب إنَّ ضعيف وخطأ الزجّاج هذا القول وقال: إنَّ أقوى النواصب، وحكي أيضا عن الكسائي أنه قال والصَّابِئُونَ عطف على الضمير في هادُوا والتقدير هادوا هم والصابئون، وهذا قول يرده المعنى لأنه يقتضي أن الصابئين هادوا، وقيل إن معنى نعم، وما بعدها مرفوع بالابتداء[29]

### 3.3. الحمل على اسم لا النّافية للجنس:

تدخل (لا) النّافيّة للجنس على الجملة الاسميّة التي يكون فيها المبتدأ نكرة فتنفيه نفيّا تامّا، فتعمل فيه النّصبَ بشروط:

1-أن يكون المبتدأ نكرة وأن يكون المقصود بها النّفي التامّ.

2-أن لا تتكرّر

3-أن لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل.[30]

نذكر أنّ حكم الاسم النكرة بعد (لا) البناءُ على الفتح، نحو قولك: لا تلميذَ في القسمِ، وهي حركة بناء تنوب عن حركة الإعراب، في حين لو كانت النّكرة بعد (لا) مضافة

أو مشابهة للمضاف تعيّن النصب وجوبا وظهر الإعراب، ومثال ذلك قولك: لا صاحبَ صدقٍ لكَ، وقولك أيضا: لا حافظًا القرآنَ...[31]

أقرّ النّحويّون أنّه يجوز الحمل على موضع (لا) النّافيّة للجنس، وكذا على موضعها مع اسمها، ولنا أن نسأل هنا: كيف يجوز الحمل على موضع اسمها وهو مبنيّ؟ في هذه الحالة عَدّ النّحويّون وعلى رأسهم سيبويهِ أنّ الحمل جائز لسببين هما: أمّا الأوّل فهو كون البناء في اسم (لا) النّافية للجنس عَرَضيّا؛ إذ الاسم معرب قبل دخولها، وأمّا الآخر فكون ما عملت فيه بمنزلة الاسم الواحد، فقولك: لا رجل ِ أفضلُ منك مثل قولك: زيدٌ أفضل منك، ويضاف إلى ذلك كون ما عملت فيه في موضع ابتداء أصلا.[32]

ومن أمثلة ما حمل على موضع اسم (لا) النّافية للجنس في كتاب الله قوله عزّشأنه: "إنّهم كتنوا إذا قيل لهم لا إله إلّا الله يستكبرون" الصّافّات 35؛ في آية الكريمة (لا) هنا دخلة على جملة اسميّة محذوف خبرها والتقدير: لا إله موجودُ أو لا إلهَ في الوجود، ولا يصحّ القول إنّ الخبر هو الله لسببين هما: أنّه معرفة و(لا) لا تعمل في المعرفة، وأنّ اسم (لا) هنا عامّ، وقولك: إلّا الله خاص، والخاصّ يكون خيرا عن العام، فلفظ الجلالة (الله) بدل من موضع اسم (لا) أيّ: لفظ إله وذلك على الابتداء، يقول الرّازيّ: " هذا النّفيّ عامّ وتقييده بالوجود تخصيص له وإذا كان كذلك لم يبق النّفيّ عامّا، حينئذٍ لا يكون هذا القول إقرارا بالوحدانيّة على الإطلاق."[33]

### 4.3. الحمل على موضع المجرور بحرف الجرّ:

أجاز العلماء الحمل على موضع المجرور في ثلاث حالات وهي: العطف والوصف والبدل، أمّا البدل على الموضع فواجب عند النّحاة كقولك مثلا: ما أتى من تلميذٍ إلّا محمدٌ، وما أتى من تلميذٍ إلّا محمّدًا؛ لأنّ (من) الزائدة لا تعمل في المعرفة ولا تغلب (زيد).[34]

نجد في حالة العطف إجراءين من الحمل أولاهما: أن يُجَرَّ الاسم بحرف حرّ زائد، كقولك: مررت بزيدٍ وعمرًا، فعُطِفَ على موضع زيد (موضع نصب؛ لأنّ زيدا يكون منصوب لفعل لا ينقض معناه) بعمرًا، فالتقدير هنا: أتيت زيدًا وعمرًا، وعليه لمّا كان العطف على موضع المجرور كان المعطوف عليه منصوبا، نشير إلى أنّ من النّحاة من منع هذا الضَّرب من الحمل على الموضع وهو ابن هشام الأنصاري؛ إذ ذكر أنّ الحمل على الموضع ومراعاته لا تختصّ بكون العامل زائدا فحسب كما في الباء في المثال السّابق، ولعلّنا نسوّغ قول ابن هشام بالصوت؛ إذ أنّه جرت عادة العرب أنّهم يجعلون صفاتِ الحروف بناءً على تناسقها

في الكلمة الواحدة وكذا التّركيب، فعدم الخمل على الموضع يُكسِب التركيب انسجاما صوتيا ويحقق يسر النّطق وعدم تعقيده، فنقول: مررت بزيدٍ وعمرٍو...

أمّا ثانيهما: أن يأتي الاسم مجرورًا بحرف جرّ زائد يؤتى به للتوكيد، كقولك: ما أتى من طالبٍ ولا طالبةٌ، وقولك أيضا: ليس الطّالبُ بمجتهد ولا نشيطًا؛ في المثال الأوّل حملنا (طالبة) على موضع رفعٍ إذ الأصل في (طالب) فاعل، وفي المثال الثّاني نصبنا (نشيطا) على أنّه معطوف على موضع خبر (ليس).

أجاز ابن جنّي الحمل على الوصف في حال الاسم المجرور، كقولك: مررت بالطّالبِ المجتهدَ، ومن ذلك قول المولى عزّ وجلّ: "مَالَكُمْ مِنْ إلهٍ غَيْرُهُ" الأعراف 59، عُطِف بالرّفع في (غيره) على أنّها وصفٌ لكلمة (إله) وهذه الأخيرة موضعها الرّفع على الابتداء؛ والمعنى؛ وجوب إفراد الله بالعبادة وحده دون سواه، و(مالكم من إله غيره) تعليلا لماهم عليه بجزم القول أنّ الله هو وحده الإله لا أوثانكم وأصنامكم فجُمْلَةُ: (مَا لَكُمْ مِنْ إِلهٍ غَيْرُهُ) جاءت لتدلّ على بيَان العِبَادَةِ التِي أَمَرَ الله بِهَا والمقصود بالأمر في هذا السّياق قوم صالح عليه السّلام، كما أنّها اسْتِئْنَاف بَيَانِيّ لِلأمر الجازم بحتميّة الانتهاء من عبادة الأوثان والأصنام، وقد "قرَأَ الْجمهورُ غَيْرُهُ بِالرَّفْعِ عَلَى الصِّفَةِ (لِإِلَهٍ) بِاعْتِبَارِ مَحَلِّهِ لِأَنَّهُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ إِذْ هُوَ مُبْتَدَأٌ وَإِنَّمَا جُرَّ لِدُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ الزَّائِدِ وَلَا يُعْتَدُّ بِجَرِّهِ، وَقَرَأَهُ الْكِسَائِيُّ، وَأَبُو جَعْفَرٍ: بجَرِّ غَيْرِ عَلَى النّعت للّفظ (إلاه) نَظَرًا لِحَرْفِ الْجَرِّ الزَّائِدِ."[35]

### 5.3. الحمل على جملة جواب الشّرط المقترنة بالفاء:

قال الله تعالى: "إن تبدوا الصّدقات فنعمّا هي وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويُكَفِّر عنكم من سيّئاتكم" البقرة 271؛ قرأ نافع المدنيّ وحمزة الزيّات والكسائيّ بجزم (ويُكَفّرُ) عطفا على موضع قوله: "فهو خيرٌ لكم"، وذلك أنّ جملة جواب الشّرط مالم تكن مجزومة أيّ؛ لم يتكرّر فيها حرف الشّرط الجازم في جملة الشّرط فهي حينئذٍ في موضع جزم مراعاة للأصل، والظاهر في قراءة من قرأ ويُكَفِّرْ (بالجزم) فهو حمل على موضع الجزم لجملة الشّرط وبيان ذلك أنّ "الحجّة لمن جزم: أنه عطفه على قوله: «وَإِنْ تُخْفُوها» فجعل التكفير مع قبول الصدقات. والحجّة لمن رفع: أن ما أتى بعد الفاء المجاب بها الشرط مستأنف مرفوع. ودليله قوله تعالى: وَمَنْ عادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ «11»."[36]

### 6.5. الحمل على موضع ما أضيف إليه الفاعل:

يعمل اسم الفاعل عمل فعله مطلقا -سواء دلّ على الماضي أو غيره- إن كان معرّفا ب(ال)، فإن لم يكن كذلك عمِل بشرطين هما: أوّلا: أن يدلّ على الحال أو الاستقبال، ثانيًا: أن يعتمد على بقولنا: نفيّ أو شبهه كأن يكون استفهاما أو وصفا... نحو قولك: أمهينٌ

المسلمُ أخَاه المسلمَ، ومثل قوله عزّ وجلّ: "مُخْتَلِفٌ ألوانُه" النّحل 69،[37] وفي هذه الحالة يجوز الحمل على الموضع مادام اسم الفاعل يعمل عمل فعل.

قال الله تعالى -على قراءة نافع وأبي عمرو وابن كثير وابن عامر-: "فَالِقُ الإِصْبَاحِ وجَاعِلُ الليل سَكَنًا والشّمْسَ والقمَرَ حُسْبَانًا" الأنعام 96؛ قوله: وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَناً (بجرّ الليل) ثمّ عطف الشَّمْسَ على موضع الليل إذ موضعه النّصب على المفعولية للفعل جعل لكنّه لم ينصب لفظا –لم يعمل فيه اسم الفاعل- لأنّ الفعل دلّ على الماضي فسقط بذلك شرط الإعمال الليل، فردّ الشمس والقمر عَلَى معناهُ لِمَا فرق بينهما بقوله: سَكَناً فإذا لَمْ تفرق بينهما بشيء قُدِّمَ الجرُّ، وقد يَجوز أن ينصب وإن لَمْ يحل بينهما بشيء أنشد بعضهم فقد أنشد بعضهم:

وبينا نحنُ ننظره أتانا ... معلِّقَ شَكْوةٍ وزِنَادَ راع.[38]

### 7.3. الحمل على موضع ما أضيف إليه المصدر:

المصدر أحد المشتقّات الشّبيهة بالفعل –دلالتُها على الحدث- والتي تعمل عملها فتقتضي فاعلا ومفعولا به وهذا العمل يحدث بشروط نجملها في قولنا: إذا حلّ محلّه فعل؛ سواء كان مقترنا ب(أَنْ) أو ب(ما)، وألّا يكون المصدر مصغّرًا ولا مضمرا ولا محدودا ولا موصوفا قبل العمل ولا مجموعا، وألّا يفصل بينه وبين معموله فاصلن وألّا يكون محذوفا ولا يكون مقدّما على معموله.[39]

يعمل المصدر إذا كان مضافا نحو قوله تعالى: "ولولا دِفَاع الله النّاسَ"، وعليه جوّز بعض النّحويين وعلى رأسهم ابن هشام الأنصاري حمل تابع مجرور المصدر على الموضع بقوله: "وتابع المجرور يُجرّ على اللّفظ أو يُحمل على المحلّ؛ فيُرفع كقولك: طلب المُعَقّبِ حَقَّهُ المَظلومُ، أو ينصب، كقوله: مَخَافةَ الإفلاسِ واللّيانا"؛[40]

قال الله تعالى: "فمن لم يجد فصيّامُ ثلاثةِ أيّامٍ في الحجّ وسبعةٍ إذا رجعتمْ" البقرة 196؛ قرأ لبن أبي عبلةَ بنصب (سبعةٍ) على أنّها معطوفة على موضع (ثلاثةِ) وكأنّ التّقدير: فصيّامُ ثلاثةَ أيّام، وبيان ذلك أنّ المعنى المراد ليس العدّ فحسب بل إنّ المراد هو كون هذه الأيام مجزّأة[41]

### 8.3. الحمل على موضع ما أُضيفت إليه (غير) الاستثنائيّة:

صنّف سيبويهِ في كتابه بابا سمّاه: هذا باب ما أُجريَ على موضع (غير) لا على ما بعد (غير)، يبيّن فيه أنّه يجوز الحمل على موضع ما أضيف إلى (غير)، فالأصل أنّ ما بعدها يكون مجرورا لكن إن عطف عليه جاز لك الجرّ والرّفع حملا على معنى إلّا وهو الاستثناء

سواء كان هذا الأخير مثبتا أو منفيّا نحو قولك: ما أتاني غير زيدٍ وعمرٍو، يجوز لك أن ترفع (زيد) لأنه يجوز لك أن تقولك ما أتاني إلّا زيدٌ وعمرٌو...[42]؛ يتضح أنّ (غير) محمولة على (إلّا) وتفيد، معناها وتأخذ حكمها الإعرابيّ باستثناء واحد وهو إذا وقع بعد (إلّا) جملةٌ ابتدائيّة، والباحث في القرآن الكريم يجد مواضعَ كثيرةً ذكرت فيها (غير) بمعنى (إلّا) لكنّها لم تكن أداة استثناء بل في معظمها إمّا أن تكون نعتا أو بدلا أو حالا كقوله: عزّ وجلّ: " فَمَنُ اضطُرَّ غيرَ باغٍ ولا عادٍ... "، ذهب الفرّاءُ إلى أنّ الأصل هنا: (فمن اضطرَّ لا باغيًا ولا عاديًا.

## 4. الخاتمة

إنّ ظاهرة "الحمل على الموضع" آليّة لغوية بها تحدّد المواقع الإعرابية الثاّبتة التي تستحقها مختلِف العناصر اللّغوية الواردة في مختلف التراكيب العربيّة بصرف النّظر عن ترتيبها الذي تأخذه داخل التّركيب، كما أنّه عُدّ أساسا متينا يستند إليه النّحويين فيما استُشكل عليهم وخالف قاعدتهم فقد عدّوا الحمل ملازما للقيّاس مكمّلا لنظرية العامل هذه الأخيرة التي قام عليها النّحو العربيّ.

## 5. الهوامش

---

[1] عبد الفتّاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين القدامى والمحدثين، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، عمان- الأردن، 1998 م، ص7

[2] الجاحظ، البيان والتبيين، تح: عبد السّلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ج1، ص75-76

[3] ينظر: المرجع السّابق، ص200-279-322

[4] أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، ج2، ص106.

[5] محمد رواس قلعجي وحامد صادق قنيبي، معجم لغة الفقهاء، ج1، دار النّفائس، ط2، 1988م، ص187

[6] محمد بن عليّ بن القاضي مجمد بن صابر الفاروقي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: عليّ دحروج، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، نقل النّص الفارسي إلى العربية: عبد الله الخالدي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت – لبنان، 1996 م، ط1، ص 716

[7] أبو البقاء الكفوي أيوب بن موسى الحسيني القريمي، الكليّات، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998 م، ج 1ن ص 378

[8] أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، 1971م، ط 2، ص 45-46

[9] ينظر: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، 1999 م، ص 341

[10] عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م، ج1، ص167

[11] المصدر نفسه، ج1، ص168

[12] ، المقتضب، تح: عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ج3، ص281

[13] محمود مبارك عبد الله عبيدات، نظرية الحمل على الموضع في العربيّة، مجلة أبوليوس، م6، ع1، جانفي 2019، ص135

[14] عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربيّة، المؤسسة الوطنية للفنون الطبيعية، وحدة الرغاية، الجزائر، ط1، ج2، ص10-11

[15] المرجع نفسه، ج2، ص12

[16] ينظر: أبي سعيد السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي وعليّ سيّد عليّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2017م، ط3، ج1، ص345

[17] ينظر: عبد الله العنكبي، الحمل على المعنى في العربية، ديوان الوقف السني، بغداد، ط1، 2012م، ص58

[18] الخليل بن أحمد الفراهيدي(المنسوب إليه)، الحمل في النّحو، تح: فخر الدين قباوة، ط5، 1995م، ص143

[19] ينظر: المرجع نفسه، ص64-65

[20] ابن يعيش، شرح المفصّل للزمخشري، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، 2001م، ج4، ص546

[21] ينظر: عبد الله العنكبي، الحمل على المعنى في العربيّة، ص62

[22] ينظر: عبد الله العنكبي، الحمل على المعنى في العربية، ديوان الوقف السني، بغداد، ط1، 2012م، ص 63

[23] ينظر: محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، دار الكتب التونسية، تونس، 1984 ، ج22، ص156

[24] المبرد، المقتضب، تح: عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ج4، ص212

[25] عبد الله العنكبي، الحمل على المعنى في العربية، ص 65

[26] ينظر: المرجع نفسه، ص67

[27] ينظر: محي الدين بن أحمد مصطفى درويش، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص-سوريا، ط4، 1415هـ، ص 112

[28] الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج 6، ص367-368

[29] أبو محمد عبد الحقّ بن غالب بن عبد الرحمن بن عطيّة، المحرّر الوجيزفي تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السّلام عبد الشّافي محمد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1422ه، ج3، ص319

[30] ينظر: فاضل صالح السّامرائي، معاني النّحو، دار الفكر للطباعة والنّشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 2000م، ج1، ص361

[31] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل للزمخشري، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، 2001م، ج1، ص91

[32] ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص345

[33] المرجع السّابق، ج1، ص 223-225

[34] ينظر: عبد العنكبيّ، الحمل على المعنى في العربية، ص74

[35] الطاهر بن عاشور، التّحرير والتّنوير، ج8، ص189

[36] الحسين بن أحمد بن خالويه، الحجّة في القراءات السّبعة، تح: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط4، 1401ه، ص102

[37] ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، تح: يوسف الشيخ محمّد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع، ج3ص183

[38] ينظر: الفرّاء، معاني القرآن، تح: أحمد يوسف النّجاتي وآخرون، دار المصرية للتأليف والتّرجمة، ط1، ج1، ص246

[39] ينظر: المرجع السّابق، ج3، ص181-183

[40] المرجع نفسه، ج3، ض193

[41] ينظر: الأخفش، معاني القرآن، تح: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1990م، ج1، ص175

[42] ينظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص247

## 6. قائمة المراجع

### المؤلفات:


1. عبد الفتّاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين القدامى والمحدثين، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، عمان- الأردن، 1998 .
2. الجاحظ، البيان والتبيين، تح: عبد السّلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ج1.
3. أحمد ين فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر.
4. محمد رواس قلعجي وحامد صادق قنيبي، معجم لغة الفقهاء، ج1، دار النّفائس، ط2، 1988.

5. محمد بن عليّ بن القاضي مجمد بن صابر الفاروقي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: عليّ دحروج، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، نقل النّص الفارسي إلى العربية: عبد الله الخالدي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت – لبنان، 1996 م، ط1.
6. أبو البقاء الكفوي أيوب بن موسى الحسيني القريمي، الكليّات، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998 م، ج 1ن.
7. أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، 1971م، ط 2.
8. زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، 1999 .
9. عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م، ج1.
10. محمود مبارك عبد الله عبيدات، نظرية الحمل على الموضع في العربيّة، مجلة أبوليوس، م6، ع1، جانفي 2019..
11. عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربيّة، المؤسسة الوطنية للفنون الطبيعية، وحدة الرغاية، الجزائر، ط1، ج2.
12. عبد الله العنكبي، الحمل على المعنى في العربية، ديوان الوقف السني، بغداد، ط1، 2012.
13. ابن يعيش، شرح المفصّل للزمخشري، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، 2001م، ج4.
14. عبد الله العنكبي، الحمل على المعنى في العربية، ديوان الوقف السني، بغداد، ط1، 2012.
15. محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، دار الكتب التونسية، تونس، 1984 ، ج22.
16. المبرد، المقتضب، تح: عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ج4.
17. محي الدين بن أحمد مصطفى درويش، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص-سوريا، ط4، 1415.
18. أبو محمد عبد الحقّ بن غالب بن عبد الرحمن بن عطيّة، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السّلام عبد الشّافي محمد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1422ه، ج3.
19. فاضل صالح السّامرائي، معاني النّحو، دار الفكر للطباعة والنّشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 2000م، ج1.
20. ابن يعيش، شرح المفصّل للزمخشري، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، 2001م، ج1.

21. الحسين بن أحمد بن خالويه، الحجّة في القراءات السّبعة، تح: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط4، 1401.

22. ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، تح: يوسف الشيخ محمّد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع، ج3.

23. الفرّاء، معاني القرآن، تح: أحمد يوسف النّجاتي وآخرون، دار المصرية للتأليف والتّرجمة، ط1، ج1، ص246

24. الأخفش، معاني القرآن، تح: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1990م، ج1.